

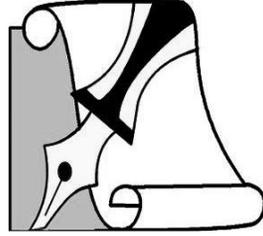


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع كل يوم جديد تضاف أزمات سياسية الطابع لكن طائفية الجوهر، على كاهل اللبنانيين وسط كل المآسي الكارثية التي يعيشها الناس وعلى رأسها تلك الاقتصادية وإفرازاتها الإجتماعية والحياتية والإجتماعية، بينما تكبر كل يوم شريحة اللبنانيين العاطلين عن العمل والمفلسين، وبينهم من يتوجهون بثبات نحو ما يصطلح على تسميته بـ"الفقر المدقع"، أي عدم كفاية غذائهم اليومي إزاء مدخولهم.

ورغم كل ذلك، لم يرحم السياسيون شعبهم وتناشوا المناصب الوزارية تحاصبيا ما أدى إلى إطالة للتشكيل الحكومي إلى أمد غير منظور، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد أكثر من أي وقت مضى لحكومة فاعلة وجديّة.

واستمر حال المراوحة الحكومية ولعب بعض الأطراف على عامل الوقت لرغبة كثير منهم بتمرير مرحلة الإدارة الاميركية الحالية حتى وصول الإدارة الجديدة برئاسة المرشح الديمقراطي جو بايدن.

وهي مفارقة غريبة ومحزنة في ظل الضائقة المعيشية الحالية ولامبالاة المسؤولين بينما لا يبدو الرئيس المكلف سعد الحريري مستعجلا في أمره، بينما ينتظر كثيرون زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للبنان هذا الشهر وما ستحمله وقد تتضمن طروحات جديدة.

لكن ثمة وجهة نظر تلفت الانتباه إلى أن هناك مبالغة في تحميل زيارة ماكرون مفتاح الحل، فيما الفيتو الحقيقي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية وحلفاء لها. لكن الحريري يجهد بشكل دائم للفصل بين عدم القدرة على تأليف الحكومة والضغط الإقليمية والدولية، وتصويرها مجرد نزاع داخلي حول كيفية توزيع الحصص، لكن الحقيقة أن الفيتو يتعلق برفض أميركي متشدد لضم الحكومة ممثلين عن حزب الله بشكل مباشر أو غير مباشر وهو ما يحمل في طياته تعميقا للواقع الصعب على اللبنانيين عبر ربطه بحزب الله حتى يُجبر على التنازل.

لكن يبدو أن ضغطا فرنسيا دفع بالحريري الى تقديم تشكيلة حكومية الى رئيس الجمهورية يعلم الحريري انها لن تحظى على موافقة العهد.

وقد أراد الرئيس المكلف الإيحاء بوجود حلحلة ما في الملف الحكومي لزوم تمظهره خارجيا وخاصة فرنسيا، بأنه يسهل الحل، مشيعا أجواء تفاؤلية بعد اللقاء الذي جمعه برئيس الجمهورية. والواقع أن

التشكيلة التي تقدم بها في التاسع من الشهر الحالي ليست فعليا سوى حكومة أمر واقع، سمي فيها منفردا كل الوزراء المسيحيين والشيعية والدروز، ما يدل على أنه مستمر في المراوغة.

في هذا الوقت، يسرق الوقت اللبنانيين وسط الانهيار المالي والاقتصادي، في ظل تحديين أحدهما محلي يهدد بفقدان شبكة الأمن الاجتماعي عبر رفع الدعم عن السلع الأساسية، وآخر إقليمي ودولي يتصل بمواجهة على امتداد المنطقة، تضع لبنان على لائحة المحاصرين دوليا لإخضاعه.

أمام هذا الواقع، لا يزال الكثير من القوى السياسية وليس الحريري وحده، يحاول الاستثمار في الوقت والإيحاء بأنها تجهد لتأليف الحكومة، لرفع المسؤولية عن ظهرها قبيل زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للبنان. هذا ما دفع الحريري إلى استئناف نشاطه بعد انقطاع دام لأكثر من 15 يوما لمرتين حاملا تشكيلة حكومية جديدة من 18 وزيرا بالأسماء وتوزيع الحقائق على الطوائف والقوى.

وحرص الحريري عند خروجه من اللقاء مع رئيس الجمهورية على الإيحاء بأن ثمة حلحلة ما، قائلا إن عون وعده بأنه سيدرس التشكيلة على ان يعودا الى اللقاء، بينما المعلومات تقاطعت عند أن التباينات لا تزال على حالها.

وبينما سمي الحريري في تشكيلته كل الوزراء المسيحيين، وسمى وزراء حزب الله، كما سمي ديبلوماسيا محسوبا على النائب السابق وليد جنبلاط لتولي الخارجية، رغم أن الأخير أعلن بوضوح رفضه لهذه الوزارة، يبدو أن زعيم المستقبل يحاول وضع العراقيل أمام التشكيل عبر إضافة مشكلتين شيعية ودرزية إلى التشكيل.

ومن دون الدخول في التفاصيل كونها قد تتكرر مستقبلا، فإن الحريري خصص خمسة وزراء مسيحيين ليسميهم عون، و3 وزراء مسيحيين لتيار المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الطاشناق، وهو ما رفضه عون الذي طرح تشكيلة مضادة، معيدا خلالها توزيع الحقائق والوزارات على الطوائف من دون أن تتضمن أي اسم، هو الامر الذي يعني رفضا ضمنا لتشكيلة الحريري.

وبينما أوعز الحريري بتسريب أجواء تفاؤلية، يشير مقربون من العهد الى أن جو اللقاء كان عاديا على أمل محاولة طمر الفجوة بين الطرحين. وفي هذا السياق، يقول متابعون إن المناخ الذي يغلف عملية التأليف لا تزال وتيرته بطيئة جدا، وهو

أشبه بتقاذف الكرة بين طرفين يدرك كل منهما نقاط ضعف الآخر، ولا تزال المباراة بينهما على أشدها. كما أن المعطيات الملموسة تثبت أن التأليف يستلزم وقتاً، وأن ما تقدم به الحريري ليس جدياً.

وجدير بالذكر أنه في القصر الجمهوري، اتسمت الأجواء بعد زيارة الحريري قبل الأخيرة ببعض التفاؤل، بعدما بدا أن الرئيس المكلف عاد إلى الطريق الطبيعي لتأليف الحكومات، عبر التشاور في الأسماء مع رئيس الجمهورية كشريك كامل في التأليف، لا كمتلق لما يريده الرئيس المكلف. وهكذا حدد الموعد الآخر على أساس أن يتسلم الحريري من رئيس الجمهورية طرحاً متكاملًا يتضمن توزيعاً للحقائب على الطوائف والمذاهب، ووفق قواعد الاختصاص، وهو يستند إلى طرح كان قد قدمه الحريري نفسه سابقاً. وهكذا تم الاتفاق على اللقاء الأخير لدرس اقتراح عون، والاتفاق على التوزيع، ومن ثم على الأسماء.

لكن الرئيس المكلف يريد شراء الوقت عبر بعثة أوراق التكليف ما يدل على أنه مستمر في المراوغة. وقد حمل إلى بعداً تشكيلة سمي كل وزرائها ووزع حقائبها كما يريد عبر حكومة الأمر الواقع التي يعرف تماماً أنها لا يمكن أن تمر.

في الخلاصة، يمكن إستجلاء الأمور من خلال التوقف أمام أربعة إشارات تكفي للقول بعدم التقدم نحو تشكيل حكومة جديدة. الإشارة الأولى هي مدة اللقاء لأقل من ساعة لا يمكن أن تتسع لقراءة ما سمي بالتشكيلة الكاملة والسير الذاتية للمرشحين لدخول الحكومة ومناقشتها، ما يعني أن الاطلاع تم بصورة عرضية على أن يتم الدرس والنقاش لاحقاً. والإشارة الثانية هي أن الحريري قدم تشكيلة من ثمانية عشر وزيراً، بينها وزيران مفترضان لم يقم حزب الله بتسميتهما، جرت الاستعاضة عنهما باسمين مؤقتين يعلم الحريري أنه سيتم استبدالهما عندما تحسم التشكيلة الحكومية، وليس هناك ما يمنع أن تكون هناك أسماء أخرى قدمت على الطريقة ذاتها. أما الإشارة الثالثة فهي أن توزيع الحقائب المقدم من رئيس الجمهورية يحشد عدداً وازناً من الحقائب في ضفة طائفية لا تتسجم مع التوازن المفترض، ما يعني أنها صيغة تفاوضية أكثر مما هي صيغة واقعية. والإشارة الرابعة هي أن صيغة رئيس الجمهورية تضمنت استعادة وزارة الداخلية والحفاظ على وزارة العدل وبالتوازي استعادة وزارة الطاقة والحفاظ على وزارة الاتصالات بالإضافة لوزارة التربية في حصة رئيس الجمهورية، وهو ما يصعب اعتباره طرحاً واقعياً.

ويصف متابعون للشأن الحكومي اللقاء بنصف ربط نزاع ونصف فتح باب، وأن الأمر يتوقف على حيوية المسعى الفرنسي وجديته في الدخول على الخط بواقعية قد تتيح له في هذه الحالة الانطلاق من نصف مشترك بين الصيغتين، والانطلاق الى الباقي لملء الشواغر وتبادل المواقع. ويشير هؤلاء الى ما تم تداوله مؤخرا حول تولي المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم مهمة الوساطة بالتنسيق والتشاور مع المعنيين في الإليزيه، وهو ما ستكشفه الايام المقبلة كما فاعليته.

### بين الحريري ودياب

يشير متابعون لمواقف الحريري الى انه يخشى العقوبات الاميركية عليه وبات تأليف الحكومة مضبوط على إيقاع الإدارة الأميركية الحالية برئاسة دونالد ترامب، التي تمضي أسابيعها الأخيرة في الحكم، لكنها تتصرف كما لو أنها في الفصل الأول من ولايتها عبر تصعيد خارجي ضد إيران والصين، وتهديدات عسكرية، وتسريع في توقيع اتفاقيات الشراكة الإسرائيلية الخليجية، والعمل على وحدة في الموقف الخليجي.

ويبدو من الطبيعي أن لا يغيب لبنان عن هذه الأجندة العدائية في ظل هدف دائم وهو رأس حزب الله كقوة قائمة بذاتها، تعاضمت قدراتها القتالية بما بات يشكل قلقا وجوديا للعدو الاسرائيلي. والمفارقة المؤلمة انه في مواجهة المشهد الإقليمي والدولي الخطير، يمر لبنان بوحدة من أسوأ أزماته المالية والنقدية، مع حكومة مستقيلة حتى من ممارسة تصريف الأعمال بمعناه الضيق، ورئيس حكومة مكلف يخاف اتخاذ أي قرار لا غطاء دوليا له، وسط درس عميق لترشيد الدعم من اموال اللبنانيين أنفسهم من دون إيجاد بديل.

من هنا، يريد الحريري أن يبقى رئيس حكومة مكلفا بانتظار الخارج ويخشى أي خطوة من شأنها أن تبعده عن السرايا الحكومية. ومن ناحية رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب فهو يخاف بدوره أن يؤدي به أي قرار إلى المحاسبة من دون ان يدافع عنه أحد كونه وجد نفسه عاريا فجأة.

لكن حالة الطوارئ المالية والصحية في البلد تستوجب مبادرة دياب إلى تفعيل عمل حكومته وتوسيع مهمات تصريف الأعمال بهدف أساسي وهو تخفيف وطأة الأزمة. فالتمسك بتصريف الأعمال ضمن النطاق الضيق في مثل الوضع اللبناني، يعني تسريع الانهيار. وهو لن يتخذ قرارا خارج مفهوم تصريف الأعمال الذي بات ضروريا وصولا إلى عقد اجتماعات تتخذ فيها قرارات مصيرية، ككيفية استمرار الدعم الموجه إلى الطبقات الفقيرة، وإقرار استراتيجية الحماية الاجتماعية لرعايتها، وتوفير الخدمات الرئيسية لها..

لكن دياب يتحرك تحت عنوان تشكيل حكومة جديدة فورا تتولى القضايا الملتهبة اليوم ومنها رفع بعض الدعم، وهو يؤكد حسب مقربين منه، ان وجود اي حكومة أصيلة مهما كانت طبيعتها يبقى أفضل من استمرار تصريف الأعمال قياسا الى تحديات الوضع الحالي، خصوصا ان هناك حاجة إلى اتخاذ قرارات اساسية واعتماد خيارات مفصلية لمواجهة الازمة القاسية.

وبينما يهمس البعض بأن دياب ووزراء يشعرون بالسعادة كون التأخير في تأليف الحكومة يطيل مدة إقامتهم في السلطة والسرايا، فإن هؤلاء يشيرون بأن لا سلطات لهم وبأن وقتهم انتهى فعلا، علما بأن التصدي للانهيار المتدرج يستوجب حكومة كاملة الصلاحيات.

من هنا لا أفق لعقد جلسة استثنائية للحكومة المستقلة، لأن في ذلك مخالفة للدستور. وحتى ملف التدقيق الجنائي لا يستدعي حاليا عقد جلسة طارئة، وفق وجهة النظر هذه، لأن وزير المال يفاوض شركة ألفاريز اند مارسال حول امكان استئناف مهمتها والعودة الى العقد الموقع معها، اما اذا أخفق هذا التفاوض، فمن الممكن عندها حصر الدعوة إلى جلسة طارئة للحكومة من أجل التعاقد مع شركة جديدة، على أن يلتزم حاكم مصرف لبنان بتنفيذ القرار وتسليم المعلومات والمستندات المطلوبة. لا بل ان وزراء في الحكومة المستقلة يؤكدون انهم بحضورهم الدائم الاجتماعات ومواكبة الملفات، فإن وتيرة تصريف الأعمال من قبل حكومة دياب تكاد تكون أفضل من انتاجية بعض الحكومات الأصيلة السابقة، وهي بالتأكيد لا تقارن بكسل تلك الحكومات بعد استقالتها.

ويأتي ذلك وسط تحذيرات بأن استئناف الحكومة لجلساتها قد يدفع نحو مزيد من الاسترخاء والمماطلة في إيجاد البديل عنها، بينما المطلوب اختصار الوقت المهودر قبل وقوع المحذور.

### إصطفاف مسيحي ضد الحريري

في هذه الأثناء، كانت مفاجئة الإنتقادات التي وجهها البطريرك الماروني بشارة الراعي الى الرئيس الحريري ربطا بالتأخير الحاصل في عملية تشكيل الحكومة والآلية التي اعتمدها زعيم تيار المستقبل على صعيد إنتقاء أسماء أعضاء حكومته، وخاصة الوزراء المسيحيين.

مرد المفاجأة يعود إلى كونها دفعت الى إنتقادات غير مسبوقة من قبل الراعي للحريري الذي احتفظ بعلاقة سوية مع المرجعية الدينية المسيحية ولم يُعرف عن الرجلين أو لأوساطهما الدخول في أي سجل يتخذ في طياته منحى طائفيًا. فالحريري يحرص على الدوام على مراعاة تلك العلاقة التي ورث عن أبيه الراحل رفيق الحريري حرصا عليها مع سلف الراعي، نصر الله صفير، حتى في أحلك الظروف، وهو ما أحل على الراحل يوما غضبا سوريا خلال مرحلة سيطرة دمشق في لبنان.

وقد دخل الحريري الابن مع صفير في حلف موثوق وحقق إنتصار الانتخابات النيابية في العام 2009، ومع الراعي، حرص الزعيم المستقبلي، حتى حين كان خارج الحكم، على تمتين الروابط مع بكركي حرصا على علاقة مارونية سنية وطيدة.

ولعل مفاجأة الراعي ترجع أيضا إلى الطابع المباشر غير المرتدي للقفازات والعبارات المؤنبة للحريري من قبل المرجعية المارونية، وتحميله وزر ما ينتج من سلبية نتيجة تأخير في التشكيل لا يرى الأخير مسؤولية تقع عليه في التعطل الحكومي.

إضافة الى ذلك، شكلت كلمات الراعي شبه صدمة عند الحريريين بعد خروجه من قصر بعبدا بما يعنيه من رمزية. طبعا، لم يكن الراعي ليصوغ كلماته تلك خلال الاجتماع نفسه مع رئيس الجمهورية ميشال عون، فهو كان قد اتخذ القرار للإدلاء بموقفه هذا وصاغه بعبارات دقيقة وبلهجة صارمة لم يعتد الحريري عليها.

على أن الأمور لم تقف عند هذا الحد. ليست طريقة تحميل المسؤولية للحريري في التأخير وتعطيل البلاد في هذه المرحلة الصعبة هي وحدها ما أزعجه، ذلك أنه وغيره من أقطاب سياسيين يحتفظون برواية مختلفة عن تلك التي خرج بها الراعي والتي يتهم عبرها العهد والتيار الوطني الحر زعيم المستقبل بالانفراد في القرار.

ويقول قياديون في تيار المستقبل إن رئيس الحكومة المكلف أطلع رئيس الجمهورية على أسماء كثيرة في تشكيلة عرضها عليه مؤخرا، وإن احتفظ بتلك المسيحية، وهذا ما جلب عليه غضب الراعي الذي تحدث عن تقسيط في البوح بالتشكيلة، مستعملا كلمات غريبة عن خطابه السابق تجاه الحريري، ما يحمل مغزى طائفي وهو ما دفع بالمرجعية المسيحية الى التدخل وهي التي لا تحتفظ بعلاقة متينة مع العهد أصلا.

أخصام الحريري يكررون بأنه غير مستعجل فهو جهد لكي يتم تكليفه قبيل الانتخابات الاميركية، ثم وضع ورقة التكاليف في جيبه واستراح جانبا من الضغوط.

وهؤلاء الأخصام لا يقتصرون على باسيل والعهد، بل يضاف إليهم الحليف السابق زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع الذي يصطف هنا مع خصمه اللدود الرئيس ميشال عون ومنافسه الرئاسي جبران باسيل وهو ما بدا أخيرا في موضوعي التدقيق الجنائي ورفض قانون الانتخاب على أساس الدائرة الواحدة الذي قدمه رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وإذا أضفنا الموقف المتحفظ لحزب الكتائب على أداء الحريري، فإن الأخير يواجه اصطفافا مسيحيا يصوره بأنه يود لعب دور الأب في المرحلة السورية حين كان يختار حصة مسيحية وازنة له في الحكم.

تتنصب في هذه اللحظات قضية هامة بالنسبة الى المسيحيين واللبنانيين في وجه زعيم المستقبل وهي وحدة المعايير. هو شعار باتت المرجعية المسيحية تتبناه بقوة في وجه الحريري الذي ينتقده كثيرون في البيئة المسيحية في هذه المرحلة في أكثر من محطة يقول الاخصام إنه إستهلها عبر تجاوزه من دون

إكتراث عدم تسميته من قبل أكبر كتلتين نيابيتين مسيحيتين، برغم أنه ليس ملزما دستوريا بالوقوف عند رأيهما، وهو أيضا مغطى من قبل نواب مسيحيين كثر.

وفي وجه المطالبة له بالشراكة، يقول من في بيئة الرئيس المكلف إن رده على المنتقدين وخاصة الراعي، من دون ضوضاء وسجالا علنية، كان عبر تقديم تشكيلة حكومية من إنتقائه.

ويرى البعض أن الزعيم المستقبلي قدم تشكيلته منفردا من دون التنسيق مع الرئيس عون وباسيل، لكي يحرك المياه الراكدة، فالأمور لا يمكن لها أن تبقى على ما هي عليه وبالتالي بات ضروريا فعلا ما لخرق المراوحة الحالية، سواء سلبا أم إيجابا. وهو كان سرب سابقا نيته القيام بذلك والذي أرجأه أياما، وقد فعل تسريب الحريري لذلك وطرح تلك التساؤلات في دفع عجلة الوساطات على خط بعدا بيت الوسط.

ومن ناحية العهد، ونتحدث هنا عن رئاسة الجمهورية والتيار الوطني الحر، فهو يشترط تسمية وزرائه في موازاة المداورة في الوزارات، وهو ما يتمسك به في مرحلة ما بعد العقوبات الاميركية على باسيل.

## قانون بري

لعل لكل سجل سياسي في البلاد ما يخفيه من عقد طائفية تطفو على السطح لكي تفضح باعثها. وهذا كان حال السجل الذي اندلع بعد طرح انتخابي قدمته كتلة التنمية والتحرير برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري، دعا الى اعتماد لبنان دائرة واحدة مع النسبية، يرى البعض أنه جاء من ناحية التوقيت والمضمون للتعطية على مسألة التدقيق الجنائي.

على أن هذا التدقيق الذي سيتخذ مسارا بيروقراطيا طويلا في المجلس النيابي، هذا إذا صفت النيات، سيكون في حاجة الى توافق من قبل القوى الكبرى في البلد في ظل عدم حماسة له من تيار المستقبل وحركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي.

وبعد 24 ساعة من الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية ميشال الى مجلس النواب للتعاون مع السلطة الاجرائية من أجل تمكين الدولة من إجراء التدقيق المحاسبي الجنائي، توجهت الانظار نحو قانون الكتلة الذي بحثته اللجان المشتركة بنوع من التشدد وبعض الحدية، حسب أحد أعضاء الكتلة الذي يشدد على أن الوقت حان لتطوير النظام، من دون ان يعني ذلك ان القانون الحالي لم يشكل نقلة عن قانون الـ 60 المعدل الذي اعتمد في اتفاق الدوحة العام 2008.

حسب المؤيدين للقانون، فقد بات لزاما على اللبنانيين البحث في علة البلد المتمثلة في النظام الطائفي والمذهبي، وسط مخاوف من سرقة الوقت للبنانيين في ظل نقاشات عميقة دلت عليها الجلسة، علما بأن هناك في الكتلة من يؤكد أن القانون جاء بعد وعد لبري يربو عن العام بمناقشته وطرحه على مجلس النواب.

على أنه في قراءة بسيطة لمآل التدقيق والقانون، لا يبدو ان ثمة امكانية لتمريرهما قريبا، ويعتبر البعض أن بري قد سحب البساط ببراعة من تحت أقدام من يدعون الى انتخابات نيابية مبكرة، وهما في الاساس القوتين المسيحيتين القوات اللبنانية والكتائب لاقتناص التراجع في شعبية التيار الحر.

ولا شك ان هاتين القوتين سارعتا منذ الايام الاولى لاندلاع الحراك الشعبي الى استثمار ما حدث في 17 تشرين، ومحاولة تصريفه سياسيا في تكبير حجمهما في السلطة على حساب التيار الوطني الحر الذي كان الضحية الاولى للحراك كما طبعا العهد.

وبطرحه هذا القانون، أطاح بري بمساعي هاتين القوتين وهو ما دفع زعيم القوات سمير جعجع الى وضع ذلك في اطار المؤامرة وحتى اعتباره قضية خطيرة جدا على النسيج الوطني ما ألقى بظلاله على الجلسة، مسارعا الى توحيد موقفه مع التيار الذي يتمايز عنه، ولو في الشكل، لكونه لم يخرج بموقف مصلي أمام العامة، بل دعا الى حل شامل وصولا الى دولة مدنية ولا مركزية ادارية، كما يرى البعض.

على أن ذلك لا ينفي ان التيار يقابل كل مسعى لإلغاء الطائفية السياسية ولو نص عليها اتفاق الطائف، بإثارة قضايا شائكة يعلم تماما إستحالتها اليوم مثل الاتفاق على قانون للأحوال الشخصية

لعلمه بصعوبة ذلك لدى الطوائف الاسلامية، علما أنه صعب أيضا لدى تلك المسيحية، لكنه سيدفع باتجاهات صراعات البلاد في غنى عنها.

كما لدى القوى المسيحية تساؤلاتها حول توقيت الخروج بالطرح الانتخابي الحالي بعد أن اتخذ الامر تسع سنوات تقريبا للتوصل الى القانون الحالي للانتخابات بعد صراع كبير تمكن بعده المسيحيون من استعادة بعض حقوقهم التمثيلية، إضافة الى طرح تساؤلات حول ماهية صلاحيات مجلس الشيوخ المأمول.. وهناك من يعتبر بين هؤلاء أنه كان الحري بيري منح الأولوية الى القوانين الإنقاذية للبلاد ومنها التي دعا إليها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونصت عليها مبادرته التي لا تزال مجمدة بفعل التحاوص الطائفي والمذهبي..

في الخلاصة، يبدو أن الرئيس بري أراد بطرحه هذا تحريك المياه الراكدة وهو يعلم تماما ان لا أمل لقانون كهذا وسط عواصف إقليمية لبنان في صلبها. كما أن المجلس النيابي سيكون قاصرا عن مقاربة مسألة ضخمة كهذه وهو لم يتمكن من تمرير مسائل أخرى أكثر إلحاحا ومنها مثلا قانون استقلالية القضاء..

وبذلك يظهر بري بمظهر المصلح للنظام السياسي والمتقارب مع نبض الإنتفاضة الشعبية، علما بأن مجموعات الحراك، وهي المؤيدة بقوة لانعتاق من القوانين الانتخابية الطائفية وتسعى الى قانون انتخابي خارج القيد الطائفي ولبنان دائرة انتخابية واحدة أو حتى دوائر كبرى، لا ترى في الطرح الحالي لكتلة التنمية والتحرير سوى تسجيلا اعلاميا للنقاط على الخصوم ومحاولة لاستعادة بعض الشعبية المتراجعة، وقبلها تحويل الانظار عن قضية التدقيق الجنائي، في ظل معارك تحاوصية طائفية في تشكيل الحكومة من قبل القيميين على القانون المطروح.

في كل الأحوال، شكلت نقاشات القانون تدشينا لحوار يجب أن يجري حول تطوير النظام، مع إستحالة الوصول الى قانون يرى المسيحيون أنه يستهدفهم عبر انقلابه على نظام يحميمهم، لكن برغم كل الظروف، فإن ذلك قد يؤسس الى إعادة النظر بالقانون الحالي نفسه وتعديله في ظل تساؤلات حول إمكانية إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وسط ظروف البلاد وانقساماتها.